

## جدول إحالة مشاريع قوانين

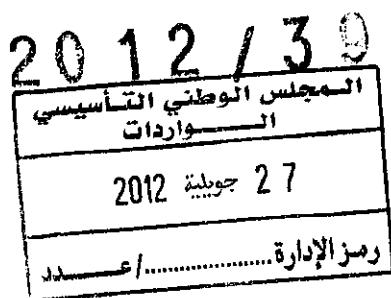
الإحالة على الجان	المشروع	ال المرجع الإحالة	العدد
<p>الجان المتعهدة:</p> <p>* لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p> <p>-لجنة الحقوق والحريات</p> <p>والعلاقات الخارجية.</p> <p>-لجنة القطاعات الخدمية.</p> <p>-لجنة البنية الأساسية والبيئة.</p> <p>في الحوائب - الدخلة في اختصاصها وتعذر كل منها تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لسنة 2010.</p> <p>* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة ويهم وزارة الشؤون الخارجية.</p>	بتاريخ 27/07/2012	36
<p>الجان المتعهدة:</p> <p>* لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية.</p> <p>-لجنة الحقوق والحريات</p> <p>والعلاقات الخارجية.</p> <p>-لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p> <p>-لجنة القطاعات الخدمية.</p> <p>-لجنة البنية الأساسية والبيئة.</p> <p>في الحوائب - الدخلة في اختصاصها وتعذر كل منها تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية.</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية واللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل التجارب النووية بشأن إنشاء محطة رصد سیزمولوجي ومحطة رصد دون صوتى بتشييد التونسي في إطار تنفيذ أنشطة الرصد الدولي بما فيها الأنشطة اللاحقة للاعتماد.</p> <p>* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة ويهم وزارة الشؤون الخارجية.</p>	بتاريخ 27/07/2012	37
<p>الجان المتعهدة:</p> <p>* لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p> <p>-لجنة الحقوق والحريات</p> <p>والعلاقات الخارجية.</p> <p>في الحوائب - الدخلة في اختصاصها وتعذر كل منها تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في تاريخ 18 ماي 2012 بين الجمهورية التونسية وليبيا.</p> <p>* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة ويهم وزارة الشؤون الخارجية.</p>	بتاريخ 27/07/2012	38

<p><b>اللجان المتعهدة:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>* لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية.</li> </ul>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية المانيا الاتحادية لسنة 2009.</p>	
<p><b>لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</b></p> <p><b>لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</b></p>	<p>* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة ويهتم وزارة الشؤون الخارجية.</p>	<p> بتاريخ 27/07/2012</p> <p>39</p>
<p>في الجوانب الداخلية في اختصاصهما وتعد كل منهما تقريرا كتابيا في الغرض تحمله على لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الإكتتاب في الزيادة في رأس مال الشركة التونسية للبنك وفي تفعيل ضمان الدولة لفائدة البنك بعنوان اقتراضات خارجية.</p>	
<p><b>اللجان المتعهدة:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>* لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</li> </ul> <p><b>لجنة الحقوق والحريات وال العلاقات الخارجية.</b></p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الإكتتاب في الزيادة في رأس مال الشركة التونسية للبنك وفي تفعيل ضمان الدولة لفائدة البنك بعنوان اقتراضات خارجية.</p>	<p> بتاريخ 27/07/2012</p> <p>40</p>
<p>في الجوانب الداخلية في اختصاصها وتعد تقريرا كتابيا في الغرض تحمله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>(مع طلب استعجال النظر فيه : مذكرة في بيان موجب الاستعجال)</p> <p>* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة ويهتم وزارة المالية.</p>	

**رئيس المجلس الوطني التأسيسي**



مصطفى بن جعفر

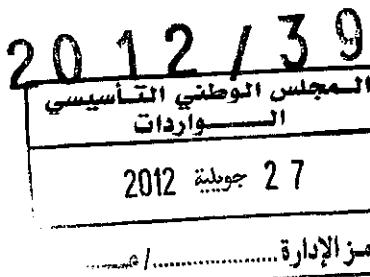


مشروع قانون أساسي 2012 / 39

يتعلق بالصادقة على اتفاق تعاون مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لسنة 2009.

#### فصل وحيد :

تمت المصادقة على اتفاق التعاون المالي الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 8 ديسمبر 2011 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لسنة 2009 والمتعلق بمنح قرض ومساهمات مالية بقيمة جملية قدرها 35 مليون أورو.



## شرح الأسباب

2012 / 39

1 - أبرمت حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية اتفاقاً للتعاون المالي لسنة 2009 بتونس في تاريخ 8 ديسمبر 2011 ويتوخ هذا الاتفاق المفاوضات الحكومية التي جرت بين الجانبين خلال سنة 2009 في إطار لجنة التفكير والمتابعة حول التعاون المالي والتكنولوجي التي انعقدت بتونس يومي 2 و3 ديسمبر 2009.

2 - ينص اتفاق التعاون المالي لسنة 2009 على إنجاز مشاريع تبلغ قيمتها الجملية 35 مليون أورو. وتنتمل في:

- ❖ مشروع "التصرف المندمج في الموارد المائية بمنطقة وتعصير المناطق السقوية العمومية بسيدي ثابت" (تدابير مصاحبة في حدود المليوني أورو).
- ❖ مشروع "تعصير المناطق السقوية العمومية بسهل وادي مجردة" (تدابير مصاحبة في حدود المليوني أورو).
- ❖ مشروع "برنامج الحكم في الطاقة" (قرض ميسّر في حدود 32 مليون أورو).

3 - تُمكّن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، بمقتضى هذا الاتفاق، حكومة الجمهورية التونسية أو أي منتفع آخر يتم اختياره بصفة مشتركة من قبل الحكومتين، من الحصول من البنك الألماني لإعادة الإعمار (KFW) Kreditanstalt für Wiederaufbau على قروض ومساهمات مالية ذات قيمة جمالية تقدر بـ 35 مليون أورو.

4 - يتم ضبط الإجراءات المتبعة لاستعمال ومنح المبالغ المذكورة في عقود يقع إبرامها بين البنك الألماني لإعادة الإعمار (KFW) والمنتفعين من القروض والمساهمات المالية وتتخضع هذه العقود إلى التشريع الجاري به العمل في جمهورية ألمانيا الاتحادية. ولا تتطلب هذه العقود إجراءات مصادقة للدخول حيز التنفيذ حيث يعتبر هذا الاتفاق اتفاقاً إطارياً لكل المشاريع الواردة ذكرها أعلاه مما سيمكن من التخفيف من الإجراءات الخاصة بتنفيذ التعاون الفني بين البلدين ويسرع في نسقه ويقلص من مدة إنجازه.

5 - تعفي حكومة الجمهورية التونسية البنك الألماني لإعادة الإعمار (KFW) من كل الضرائب والأداءات بالجمهورية التونسية في إطار إبرام وتنفيذ العقود المشار إليها في هذا الاتفاق.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب لهذا.